

تأثير إشكالية التكامل الوطني على الإصلاح السياسي في العراق دراسة تحليلية

THE EFFECT OF NATIONAL INTEGRATION PROBLEMATIC ON POLITICAL REFORM IN IRAQ ANALYTIC STUDY

عبد الرحمن كريم درويش

قسم العلوم السياسية جامعة السليمانية

abduhrahmandarwesh@yahoo.com

المقدمة:

اهتزاز الحدود الفاصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدولة واهتزاز الحدود الفاصلة بين الدول والفواعل من غير الدول، يتطلب تجسيد أشكال متنوعة من الممارسة والحركة السياسية خاصة في مجال التحول أو الإصلاح السياسي و إبراز العلاقة بين الثقافة وبين التحولات المجتمعية والسياسية الشاملة التي تشهدها النظم والمجتمعات النامية في ظل الموجة الراهنة من موجات الإصلاح التي تعقدت كثيراً بفعل التدخل الخارجي في عملية الإصلاح الداخلية بدرجة وشكل غير مسبوق من حيث طبيعة التوظيف للأبعاد الدينية والمذهبية والثقافية، مما يجعل الإصلاح السياسي اعقد عملية سياسية واصعبها قد تهدد صميم الأمن القومي لأي دولة. إن الحديث عن تأثير إشكالية التكامل الوطني في الإصلاح السياسي يتخذ أشكالا مختلفة

غالبا ما اتسمت بالسلبية في توظيفها للصراعات السياسية، اذا لم يأخذ بها في بناء الأطر العامة لصنع خريطة الإصلاح السياسي وتحديد صيغها، لان الخطاب السائد كان مصمما لفرض قيم احدى الثقافات على قيم الثقافات الأخرى، لذلك أخذت العلاقة بين الأبعاد الثقافية والسياسية للإصلاح برمته مناحي معقدة بعد ان اتجهت الى تعقيد اكثر مع تفاقم أزمة التكامل الوطني بفعل السياسات غير القادرة على احتواء التنوعات الثقافية التي استقبلت تمايزاتها لكي تهدد أركان وجود الدولة نفسها. لذا أكدت التيارات الفكرية السياسية المعاصرة على أهمية التنوع، ففي حين تعتبره بعض التيارات تهديدا للاستقرار السياسي تعتبره التيارات الأخرى قيمة مضافة على المستوى السياسي والثقافي والاقتصادي. لكن جميع التيارات الفكرية السياسية المعاصرة متفقة على إن إدارة العلاقات بين المكونات الاجتماعية في دولة واحدة تعد من صميم تحديات الأمن القومي. عدت الأنظمة السياسية في العراق إن التنوع الاجتماعي في العراق يشكل خطرا حقيقيا وأساسيا على التكامل الوطني العراقي، لذا كانت جميع استراتيجيات الإصلاح التي كانت تتبعها إنما تستثني أي تنوع قومي واثني وديني ومذهبي في العراق، لذلك فشلت جميع عمليات الإصلاح في العراق ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في محاولة تفكيك العلاقة غير المتوازنة في المحيط الداخلي للعراق الذي يقف عائقا أساسيا في طريق إنجاح أي اطار مرجعي للإصلاح السياسي ، حيث تحاول بيان البعد المعرفي Epistemology لرؤية الدولة لنفسها وتصور أدوارها على الصعد الوطنية و الإقليمية والدولية. وفي ضوء ذلك، يتجلى هدف الدراسة المتمثل في محاولة فك طلاسم حالة اللااستقرار التي أصيب به العراق على مدى عمره المعاصر، ببيان دوافع الحاجة إلى رسم خريطة لإبعاد قضية الخصوصية الثقافية على ساحة النقاشات حول الإصلاح السياسي في العراق، وهنا يمكن ان نتعرف على إشكالية الدراسة وتلخيصها في تساؤلات عدة وهي: ما هي طبيعة

العلاقة بين التوجهات الفكرية للقوى والتكوينات الاجتماعية في العراق وبين بنية أزمة تكاملها الوطني؟ وإلى أي حد ستقف الأخيرة حائلاً أمام نجاح أي إصلاح سياسي في البلاد؟. وهذه التساؤلات تقود إلى **الفرضية الأساسية للدراسة** وهي " أن حل إشكالية التكامل الوطني العراقي الشرط الأساسي لتأسيس للإصلاح السياسي وبناء دولة قوية مترابطة الأجزاء قادرة على ممارسة دور إقليمي كبير وقوي ". **منهجية الدراسة** المتبعة و بسبب تنوع الأبعاد الواجبة النظر إليها تعتمد وبشكل رئيسي على المنهج التحليل الوظيفي والتحليل التاريخي بهدف إيجاد مخارج تحليلية لعقدة فشل عمليات الإصلاح في العراق وللوقوف على الذاكرة التاريخية للهرمية السياسية العراقية المتشكلة بفعل استراتيجياتها لفرض التكامل والوحدة الوطنية لاستخلاص العبرو بهدف الوصول إلى فهم واضح لإشكالية التكامل الوطني في العراق بتحليل العلاقات القائمة في المجتمع العراقي، وذلك عبر استخدام أداة الاقتراب بهدف رسم خريطة تجسيد مستويات الخصوصية الثقافية في استراتيجيات الإصلاح، تم تنظيم **هيكلية الدراسة** وفق هيكلية من ثلاث مطالب، **المطلب الأول** خصص لدراسة البعد الفكري لإشكالية التكامل الوطني في العراق بدراسة بنية نظرية موجزة عن التكامل الوطني واطار موجز عن إشكالية تنوع البنية الفكرية السياسية في العراق، اما **المطلب الثاني** فخصص لدراسة تأثير اشكالية التكامل الوطني على طبيعة النظام السياسي في العراق، والتي نعتقد بانها شكلت الأساس في تشكيل استراتيجية الصهر في بوتقة واحدة لإنهاء أزمة التكامل الوطني في العراق عبر استخدامها لأدوات مختلفة واعتبرت واقع العراق المتنوع معوق أمام التكامل الوطني، وهذا ما شكل في مجموعها الخط التطوري لتشكل وتكوين طبيعة النظام السياسي العراقي. أما في **المطلب الثالث** فندرس معوقات الإصلاح السياسي في العراق في ظل إشكاليه التكامل الوطني بالتطرق إلى المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية والتطرق إلى

علاقات المركز مع الأطراف و إشكالية عملية الإصلاح السياسي في ظل أزمة التكامل الوطني، ومن خلال ذلك يتبين ان معوقات الإصلاح السياسي في الحقيقة إنما ناتجة من أزمة التكامل الوطني ومن بنية الإشكالية في معالجة تلك الأزمة وبهذا يتوصل الدراسة إلى نتائج عديدة وبعض التوصيات التي تعتبرها كفيلة لحل هذه الإشكالية، وثبت بقائمة للمصادر في نهاية الدراسة.

المطلب الأول: البعد الفكري لإشكالية التكامل الوطني في العراق

الفرع الأول: مفهوم التكامل الوطني (National Integration) في الفكر السياسي:

يعد مفهوم التكامل^(١) من المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي منذ زمن بعيد، فجاء في الفكر اليوناني كإطار مفاهيمي لإنهاء الولاءات الضيقة ولضبط التنوع السلالي داخل الدولة واستثمارها، واعتبر الفكر الروماني السلطة مركزية بوصفها أداة صنع وحماية التكامل. وبينما يركز الفكر المسيحي على اعتبار التكامل الأساس لوحدة المجتمع واستقراره ورفاه المواطنين، أشار ميكيا فيلي إلى إن قوة الدولة تزداد كلما ازداد تكاملها الداخلي و اعتبر بودان إن فشل التكامل يسبب الصراعات والعداوات الدينية بين البروتستانت والكاثوليك. تطرق هوبز إلإن التكامل تعني تحويل جميع الولاءات إلى الدولة، أما هيجل فكان أكثر صراحة إلى أهمية المفهوم حينما أكد بان ضعف ووهن المانيا وتقشي الصراعات فيها سببها عدم التكامل واعتبر ذلك عيباً قومياً، أما ماركس فقد اعتبر أزمة التكامل ناجم عن ظهور الملكية الفردية لذلك اعتبر إن زوال الطبقة تعني التأسيس السليم للتكامل، وفي الوقت الراهن أصبح أزمة التكامل تشير إلى الدول التي تحتوي على تنوع ثقافي.^(٢) يعتبر التكامل حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء عديدة لتشكل مجموعها وحدة أو نظاماً مترابطاً.

^١. اشتق Integration من الكلمة اللاتينية Integratan والتي تعني التكميل أو الإتمام، أو الكل التام، واصطلاحاً تشير إلى عملية التجميع أو التوحيد أو التتميم أو التكميل. **للمزيد من التفاصيل انظر:**

- د. السيد عبد المنعم المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق، الأكراد دراسة حالة ١٩٨٨-١٩٩٦، ط١، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٥.

- عبد الكريم خلاب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٨٩.

^٢. **للمزيد من التفاصيل انظر:**

- أكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل في الدول حديثة استقلال، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، صص ١٠-١٥.

(٣) ويوصف كعملية تجميع للوحدات الاجتماعية او السياسية المختلفة في اتحاد او نسق واحد مترابط أو منسجم لخلق إحساس مشترك بالتضامن والانتماء والمصلحة المشتركة مما يحقق اقصى مصلحة للوحدات الفرعية الداخلة في عملية التكامل، إن تحقيق التكامل والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي يكون بتخطي الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسستها المركزية و إيجاد إحساس بالهوية الموحدة بجعل الولاءات المحلية والقبيلة والطائفية أو الشللية في المجتمع لا تتعارض مع الولاء للدولة. (٤) يعتبر التكامل السياسي من اهم صور التكامل والتكامل الوطني من ارفع مستوياتها. (٥) إذ تشمل تكامل المؤسسات السياسية والتكامل في السياسات العامة وفي الاتجاهات السياسية وبما يحقق مجتمع الأمن ويكون حل المنازعات سلمية في ضل التكامل الوطني. (٦) إذ يؤكد كارل دويتش بانها كفيلة لخلق مجتمع آمن تختفي فيه فرص اللجوء إلى العنف في حسم

٣. للمزيد انظر:

- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج١، ط٣، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ٧٧٩.

٤. للمزيد عن مفهوم تكامل الوطني انظر المصادر التالية:

- Karl Deutch, Political community and the north atlantics Princeton, Princeton university press, 1957, p5.

- Ernest Hass, The uniting Europe, stand ford university press, Stand ford 1958, p16.

- Leonard Binder, national Integration, and Political Development, American Political Science Review, Vol.IvII, No.3, September, 1964, p622.

٥. للمزيد من التفاصيل والاطلاع على آراء متباينة حول مستويات التكامل انظر:

- Karl Deutch, Nationalism and Social communication and Inquiry Into the foundation of Nationality, Than Icy Nd sons INE, New York, 1955, p97.

٦. For more details see;

- J. S. Nye, piece in parts: integration and conflict un regional organization, Little Brown Co., Boston ,1971, Pp21-23

المنازعات.^(٧) إذن تفترض حدوث التكامل بين الوحدات السياسية من الأفراد أو الجماعات أو البلديات أو الأقاليم المستوى الوطني فيما يتعلق بسلوكها السياسي.^(٨) وبهذا يعد بعداً أساسياً من أبعاد عملية التنمية السياسية، لأنه يتضمن خلق هوية وطنية بين مواطني دولة واحدة، بتنظيم قنوات الاتصال الفعالة يمكن النظام السياسي من تطوير قدراته على الاستجابة للمطالب المتزايدة، كما يزيد من قدرة الحكومة على أداء الوظائف المهمة التي يوفرها لها التأثير الشعبي بفعل التماسك الاجتماعي القوي والمشاركة السياسية الفاعلة. وفي الحقيقة تشكل أنماط التكامل وصوره مركباً معقداً لا يمكن الفصل بينها إلا تحليلياً فمثلاً يطرح الاختلاف القيمي والثقافي نفسه في مشكلة التكامل بين النخبة والجمهير، وكذلك في عدم التكامل الإقليمي، كما ان عدم التكامل الوطني يعبر عن نفسه في هيئة تفتت الثقافة السياسية وصراعات متعددة الأبعاد، تختلف حدة المشكلة من مجتمع إلى آخر وفقاً لعدة عوامل كحجم التنوع الاجتماعي وكيفية مواجهة الحكومات له، ومدى التدخل الخارجي.^(٩)

^٧. كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ت: شعبان محمد محمود، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢١٧.

^٨. Amitai Etzioni, Political Unification, Cambridge Press, London, 1973, Pp72-79.

^٩. للمزيد من التفاصيل راجع:

- مورييس دوفريجة، علم اجتماع السياسة، ت: سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٩١، ص ٧٨.

- علي الدين هلال، إشكالية التوحيد العربي، المناهج والأساليب، شؤون عربية، ع ٤٣، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٦٧.

الفرع الثاني: أزمة التكامل الوطني في العراق:

تنشأ أزمة التكامل الوطني عندما تقتصر ولاء الجماعات الثقافية على حدود تأطرها الجماعاتي دون ان تترفع إلى مستوى الدولة مما يؤدي إلى تفتت سياسي، أو قد يكون الولاء متخطياً لحدود الدولة لتشمل أطراً إقليمياً أو دولية مما يؤدي إلى تمزق سياسي، أو تتزامن الحالتان السابقتان. والعراق كبلد نشأة منقسمة لذلك تعتبر القضايا المرتبطة بالتكوين الاجتماعي والسياسي في العراق بشكل خاص من القضايا المعقدة لأنها تشكل أزمة تكامل وطنية مزمنة يعيشها العراق منذ تشكيله، حيث فشل العراق في تحويل واقع التنوع الثقافي إلى قيمة مضافة على المستوى الوطني، ولا يزال العديد من الدوائر العراقية تعتبر تنوعها الثقافي تهديداً حقيقياً على أمنها القومي، ولا يلتمس أي بؤادر حقيقية لحل إشكالية التكامل الوطني في العراق. بسبب الأطر الفكرية السياسية المتناقضة في العراق.^(١٠)

الفرع الثالث: إشكالية التنوع في الفكر السياسي العراقي:

العراق بلد يحتوي على تنوع قومي وديني ومذهبي وثقافي في أطره المختلفة، إلا أن الإقرار ببنى فكرية سياسية منبثقة من هذه التنوعات غير واضحة، وهذا ما خلق إشكالية كبيرة في الفكر السياسي العراقي المعاصر كبنية رسمية تتطلب في بوتقتها تكاملاً بين مواطنيها. ففي حين يقر علماء التاريخ بكافة توجهاتهم بأن بلاد الرافدين (العراق) يُعتبر من المناطق الحضارية الأصيلة، ومن أهم البنى السياسية والفكرية:

^{١٠}. للمزيد من التفاصيل عن إشكالية التكامل الوطني العراقي انظر: د. السيد عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، صص ٢٤٢-٢٥٢.

أولاً: تيار الفكر السياسي القومي العربي التقليدي: الذي ينقسم بدوره إلى تيارين علماني وديني، تتقاسمان عين الأسس القومية والحضارية العربية، تعتبر هذا التيار العراق جزء من الأمة العربية وتتمحور نواة فلسفتها السياسية حول الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية - مع الإقرار بوجود العديد من التيارات التي تتميز بأسلوب وكيفيات الوحدة-، ومن وجهة نظر نظرية التكامل تعتبر هذه الحالة من حالات تخطي الولاء حدود الدولة نحو إقليم أوسع متمثل في العالم الإسلامي أو الوطن العربي، ويعدّها الباحثون بأنها تمثيل عن الفكر السياسي للسنة، وهي منظومة فكرية ذي أبعاد مقدسة تسعى للسيطرة المباشرة على السلطة السياسية وإعداد العراق لدور إقليمي متمثل في حماية التخوم الشرقية عن العالم العربي أو العالم السني، بحيث نجد في المستوى الداخلي، لجوئها للقوة لقيام بمحاولة إخضاع القوى المحلية تحت سلطتها واعتبار ذلك من الوظائف المقدسة وخطوة أولية ضرورية لتحقيق أهدافها الكبيرة^(١١).

ثانياً: التيار الفكري السياسي العربي الشيعي: يتكون من تيارين رئيسيين الأول يعتبر العراق جبهة متقدمة ومحطة مقدسة للعالم الشيعي أمام أي تهديد

١١. للمزيد من تفاصيل انظر:

- بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، ت: ادهم مطر، ط١، الناليا للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠١١، ص ١٩٠.
- فاضل رسول، العراق - ايران أسباب و أبعاد النزاع، ط٢، دار سرمد، سليمانية، ٢٠١٠، ص ص ١٥٠-١٥٢.
- محمود أمين سليم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٧-١١٧.
- محمد بن زيد المهاجر، دولة الرافضة في العراق: خطر داهم وحلم لن يتحقق، د.ن، ١٤٣١هـ، ص ١١.
- صفوت جلال الجباري، يا عرب و يا مسلمين.. انتم من استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا، ابريل ٢٠٠٧

www.wattan4all.org/wesima_articles/articles-20051115-7075.html ص ٢.

غربي.الثاني يرى العراق المعقل الرئيسي للشيعية ومركزها العالمي.يعمل الفكر الإمامي الشيعي على بناء قوة إقليمية مهيمنة تريد لها أن تكون قادرة على السير صوب العالمية، وذلك بعد استكمال سيطرتها على العراق ومن ثم جعلها قاعدة للسيطرة على العالم الإسلامي تدريجياً، وذلك من زاوية كون العراق قاعدة متقدمة لتشجيع العرب.ولا تختلف البنية التوسعية الشيعية عن التيار السنة واستراتيجياتها الداخلية معدة للاستحضر القيمي والتعبوي لأجل الهدف العقائدي التوسعي.^(١٢)

ثالثاً:التيار الفكري السياسي الكوردي: يغلب على الفكر السياسي الكوردي رؤى متأصلة ضمن مدياتها المحلية المنتشرة دون الارتباط بأبعاد توسعية إلى خارج الحدود، مع وجود اطر فكرية تتخطى حدود العراق إلى تمحور ضمن ما يعرف بحدود كوردستان الكبرى، مجمل الفكر الكوردي رافضة لجميع الأطر الفكرية القومية العربية التقليدية والشيعية بسبب نوعية العلاقة التي تنبثق عنها، مع وجود خط فكري سياسي واسع يعمل على نسج اطر فكرية سياسية متناغمة مع الارتباط العراقي.بحيث أنه لم يستطع إيجاد نفسه ضمن احدى المنظومات الاستراتيجية إقليميةأو عالمية تختلف بناءاتها الفكرية بشكل جذري عن الأفكار العراقية الأخرى.وهذا التيار تصنف بالمحلية تتمحور حول تطلعاتها ولا تمتلك رؤية عراقية شاملة إلا بما يخص بتنظيم علاقاتها معها.^(١٣)

رابعاً: التيار الفكري السياسي التركماني: ويُعدُّ متأصلاً ضمن مدياته المحلية بحيث تستمد بنيتها الفكرية من التراث التركماني، تصنف وبفعل ارتباطها

^{١٢} .للمزيد من التفاصيل انظر:

- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠، ط٢، دار الثقافة للنشر، قم-ايران، ١٩٩١، صص٢٣-١٩٢.
- فاخر جاسم، تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الاثني عشرية في عصر الفقيه، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٨، صص١٢٤-١٦٤.
- د. علي كريم سعيد، حول مستقبل العراق السياسي، ط١، بغداد، ٢٠٠٤، ص٩٥.

^{١٣} .For more details see;

- Mehrdad R. Izady, The Kurds. Taylor Publisher, Washington D.C., 2005, Pp197-208.
- عبدالرحمن كريم درويش، الفكر السياسي للأحزاب السياسية في كوردستان العراق، ط١، كركوك، ٢٠١١، صص٢٨٥-٣٠٢.
- د. فرست مرعي، الكرد بين السنة والشيعة، مجلة سردم العربي، ١٣٤، السليمانية، ٢٠٠٦، ص١٥.

بمراكز جذب في تركيا باعتبارها فكراً سياسياً لمجموعات موالية تتخطى الحدود مع وجود خط فكري واسع تعمل على بناء اطر فكرية سياسية عراقية، وتعتبر من الأفكار المحلية تعمل ضمن حدودها العرقي.^(١٤)

خامساً: التيار الفكري السياسي الآشوري-الكلداني: تتماثل فيه البنية الدينية مع القومية بشكل كبير تتخطى الحدود الوطنية بسبب انقسامها بين دولة عديدة وتتمحور نواة أفكارها في البقاء وعدم انقراضهم كبنية حضارية وثقافية تربط نفسها بحضارة قديمة وتعتبر نفسها حارستها، تحاول الحفاظ على مقومات بقائها الثقافي وتعتبر من الأفكار المحلية تعمل ضمن حدودها العرقي تقتصر عن الحدود الوطنية^(١٥).

سادساً: توجهات فكرية سياسية أخرى: تترسخ في العراق العديد من التيارات الفكرية السياسية الأصلية بعضها ذات منشأ ثقافي وبعضها تعتبر نتاج التطورات الفكرية والفلسفية في العراق لكن جميعها من الضعف السياسي بما يجعلها غير ذات تأثير على البنية السياسية العامة، وهذه التوجهات بنوعين احدها وطنية عراقية تتألف من مستقلين و أحزاب صغيرة و الأخرى تمثل تعبيراً عن توجهات محلية حضارية دينية أو فلسفية اجتماعية أو... الخ. تنحصر رؤاها عن حدود الدولة إلى حدودها المنظورية مكانياً وزمانياً لوجودها وطموحها والتي تتمايز عن وجود الزماني والمكاني للدولة، وتفاقم إشكالية الولاء في هذه الرؤى الفكرية التهميش والإقصاء المستمرين الذي يتعرض لها المختلفون في العراق بكافة أشكالهم.^(١٦)

^{١٤}. للمزيد من التفاصيل انظر:

- عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، بيروت، ١٩٩٩، ص ٦-١٣.
- ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، ط ٢، مؤسسة وقف كركوك، كركوك، ٢٠٠٣، ص ٢١-٣٢.
^{١٥}. للمزيد عن الفكر القومي الآشوري:
- إشكالية القومي والوطني في الفكر السياسي الآشوري، متاح على موقع: www.ankawa.com/forum/index.php، ص ١-٥.
- ابلحد افرام، من هم الكلدان - الآشوريون السريان، ط ٣، مطبعة هاوار، دهوك، ٢٠٠٣، ص ٨-٢٢.
^{١٦}. للمزيد من التفاصيل انظر:
- مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، ط ١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٧-١٢٣.

وبهذا يتبين إن العراق ممزق بين نوعين من الأفكار السياسية احدها لا تقر بالحدود وطنية تسعى وراء مطامح توسعية إقليمية، دون أن تكثرث بالنظم الاجتماعية المحلية وتداخلاتها القائمة. والنوع الآخر تنكش إلى حدود محلية و مناطقية أو تفصل بعض الأجزاء عن الأجزاء الأخرى. اعتقد إن الرؤى التوسعية قادت إلى تجيير المكونات العراقية الأخرى تحت بساط توجهاتها ولهذا - كما اعتقد- أفضى بالضرورة إلى عدم تمكّن أيٍّ من تلك القوى صياغة رؤية وطنية للتنظيم العلاقات الداخلية في العراق على المستوى الوطني. لأنها تسحق بنية التعددية العراقية لصالح طموحاتها الإقليمية أو العالمية، أما التوجهات المحلية فتحطم البنية العراقية لصالح فرض ثقافة محلية معينة على الثقافات والجماعات الأخرى وشكلت كلا الاتجاهين الحاضنة الخصبة لظهور أنظمة ديكتاتورية ولم تستطع من توفير أي غطاء معقول لتنظيم الشأن الداخلي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن المرجح أن تستمر في توليد أنظمة شمولية و تسلطية.

المطلب الثاني: تأثير إشكالية التكامل الوطني على طبيعة النظام السياسي في العراق.

الفرع الاول: إشكالية استراتيجية التكامل الوطني في العراق:

ان تقييم تجربة الدولة العراقية الحديثة بكل خبراتها السياسية والثقافية والقانونية والدينية والاجتماعية والعلمية وسائر الجوانب التي تكون الحياة منذ عصر الاحتلال البريطاني وحتى الآن ان الأنظمة السياسية العراق وخلال مسيرتهم في بناء دولة عصرية ساروا وفق أسس مركزية واتخذوا استراتيجية صهر في بوتقة واحدة Melting pot أساسا لبناء الدولة، باعتبارها أساس لبناء الوحدة الوطنية. من اجل إنجاح هذه الاستراتيجية ارتكبت الأنظمة العراقية جرائم إبادة جماعية عديدة واستخدمت أدوات محرمة دوليا وجعلت من الدولة آلة قتل رهينة أدت إلى قتل آلاف وتهجير الملايين.^(١٧) هذه الاستراتيجية هي الوحيدة التي يمكن لبناء فكري سياسي توسعي مركزي مبني على العقائدية الدينية أو القومية إن تتبناها، وبالرغم من عقود من تطبيق هذه الاستراتيجية إلا أنها لم تنجح في بناء التكامل الوطني العراقي بل على العكس لا زال العراق دولة تعاني من أزمة تكامل مزمنة وخطرة جداً وادى إلى ظهور و بروز سلطة شمولية قاهرة أو شخصية دكتاتورية.^(١٨)

^{١٧} للمزيد من التفاصيل انظر:

- د. كاظم حبيب، الاستبداد والقسوة في العراق، ط١، دار حمدي للطباعة، سلیمانية، ٢٠٠٥، ص٤٢٥-٤٧٨.

^{١٨} للمزيد من التفاصيل انظر:

- د. السيد عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص٥١.
- منذر الموصلي، البعث و الأكراد، ط١، دار بيسان، دمشق، ٢٠٠٠، ص٥٠-٧٦.

الفرع الثاني: إشكالية أدوات التكامل الوطني في العراق المستخدمة في ظل استراتيجية صهر في بوتقة واحدة:

كل دولة تتوسل بعدد من الأدوات والوسائل في سعيها لتحقيق التكامل، تتبثق من الاستراتيجية التي تتبعها لبناء التكامل، وظروف كل دولة تتحكم إلى حد بعيد في تحديد الاستراتيجية، ومن ثم في تحديد الأدوات المنفذة لها.^(١٩) وبما إن الاستراتيجية العراقية تمثلت في بوتقة الصهر و تسيد نموذج ثقافي واحد على العراق ومن اهم الأدوات التي استخدمتها العراق في سبيل تحقيق استراتيجيتها هي:

اولا: الأدوات العسكرية: تمثل في استخدام الجيش في التصفيات الداخلية وشن الجيش حملات تأديبية وقمع وحتى إبادة على المكونات العراقية التي اعتبرتها السلطة العراقية تهديدا على الأمن القومي.^(٢٠)

ثانيا: الأدوات السياسية: صمم العراق كدولة بسيطة مركزية تدرجت نحو مركزية ايدلوجية وحزبية ومنعت كل أنواع التعددية بهدف تشكيل لون واحد للعراق، وتكون الدولة وبهذا جعلت الدولة أداة لاستيعاب الأقليات والجماعات لصالح جهة سياسية معينة، مستخدمة أدوات الدولة كافة متأرجحة بين أدوات القوة والعنف وإرهاب الدولة إلى الأدوات السلمية والقانونية وحتى دبلوماسية.^(٢١)

ثالثا: الأدوات الاقتصادية: العراق بوصفه دولة ريعية يسيطر الدولة على الاقتصاد، يعتبر استخدام هذه الأدوات فاعلة جدا لصالح الثقافة التي ترعاها الدولة وضد الثقافات التي تعاديها الدولة.^(٢٢)

^{١٩}. د. السيد عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص ٤٥.

^{٢٠}. سلام إبراهيم كبة، الجدل العسكري في العراق الحديث، ج ١، متاح على موقع: <http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=33108.0;wap2>

ص ١-٦.

^{٢١}. للمزيد من التفاصيل انظر: د. السيد عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص ٤٧.

^{٢٢}. نفس المصدر، ص ٤٦.

رابعاً: الأدوات الثقافية: قامت الحكومات العراقية خاصة الايدلوجية منها بالتركيز على تشكيل الثقافي العربي التقليدي للفرد العراقي مما دفعها إلى شن حروب ثقافية ضد الثقافات المحلية الأخرى، واستهجان كل أنواع والأشكال الثقافية للمذاهب والقوميات والأديان الأخرى. إذ تم دعم الثقافة العربية ولغتها على حساب منع أو تهميش ثقافة ولغة وتراث الأمم والشعوب الأخرى تحت مظلة سياسة التعريب.^(٢٣)

خامساً: الأدوات الإدارية: أصبح العراق وبفعل نظام المركزي الإداري عبارة عن هيكلية تقذف بكل المختلفين إلى خارج إطارها، وهذا ما جعل دوار الدولة محتكرة من قبل مجاميع معينة تدين بولاء مذهبي أو سياسي واصبح بقية أفراد الشعب في حكم المهمش.^(٢٤)

الفرع الثالث: معوقات التكامل الوطني في العراق حسب بنية استراتيجية صهر في بوتقة واحدة:

ان استراتيجية الصهر في بوتقة واحدة تخلق من واقع طبيعي عثرة أو عقبة أمام حدوثها المزعومة، وتعتبرها معوقات أمام تكاملها لذلك تسعى إلى إزالتها، فمن اهم العقبات حسب هذه الرؤية هي:

أولاً: التعدد اللغوي و العرقي: العراق بسبب عوامل كثيرة ظهرت فيها لغات عديدة واستقرت فيها أعراق متميزة عن بعضها البعض العربية والكوردية والتركمانية والسريانية والآرامية وغيرها، وكما فيها عدد كبير من

^{٢٣} د. السيد عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص ٤٦.

^{٢٤} للمزيد انظر:

– د. محمد محسن سيد، المركزية واللامركزية في العراق وآفاقها المستقبلية، مجلة المخطط والتنمية، ع ٢٤، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٩٩-١٠٨.
– د. شاكر رزوقي، ملاحظات في سياسات التنمية الإقليمية، مجلة المخطط والتنمية، ع ١٨، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٨٨-١٠٤.
– د. جمال باقر مطلق، دور العلاقات الوظيفية في تحديد الأقاليم، مجلة المخطط والتنمية، ع ١٦، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٨٤-٨٦.

اللهجات اللغوية الراسخة، وقد اعتبر في العراق هذه الحقيقة تهديدا لأمنها القومي لذا سعت إلى إزالتها وإنهائها لصالح فرض اللغة العربية والعرق العربي. وجميع هذه الأعراق واللغات وحتى اللهجات تسعى إلى الاحتفاظ بخصوصيتها في المواقف المختلفة، ولا ترغب في تذويب هويتها في إطار آخر. وهذا ما اعتبرته الأنظمة العراقية تهديد للأمن القومي العراقي وتهديدا للهوية العربية للعراق، لذلك تم توجيه لإذابتها و أزلتها وارتكبت جرائم إبادة تتدى لها جبين الإنسانية.^(٢٥)

ثانيا: التعدد الديني والمذهبي: بسبب تنامي الأدوار السياسية للأديان والمذاهب بات العراق أمام تهديد كبير بالانقسام بسبب الطموحات السياسية المغلفة بغطاء ديني أو مذهبي، ان الاصطفاف الديني في العراق دفع باتباع الديانات الصغيرة إلى الهجرة أو الزوال أو التحول إلى طرق دينية باطنية سرية بسبب خوفها من البطش والتتكيل من المتطرفين من المسلمين سنة أو شيعة.^(٢٦)

ثالثا: الانقسام الاجتماعي: يعاني المجتمع العراقي من فجوة في القيم تتخذ أبعاد معقدة بسبب اختلاف الأسس الفكرية والعقائدية والاجتماعية وحتى الجغرافية مما يجعل من الصعوبة التحدث عن وجود قيم مشتركة الضرورية لاحتفاظ بنظام سياسي مركزي، كما تنامي تأثيرات التفاوت الطبقي وتذبذب الوضع الاقتصادي اثر وجود عوامل أخرى مؤثرة على

^{٢٥}. للمزيد من التفاصيل انظر:

- جوزيف ياكوب، مابعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، ت: حسين عمر، الدار البيضاء للنشر، المغرب، ٢٠٠٠، ص ١٨١.

- تيد روبرت جيد، أقليات في خطر، ت: رفعت سيد احمد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٩٥.

^{٢٦}. انظر: سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٤.

عدم التكامل لهذا ساهمت في زيادة حدتها.^(٢٧) على انه تجدر الإشارة إلى ان تهميش أعداد متزايدة من المواطنين نتيجة تطبيق سياسات اقتصادية خاطئة مبنية على التمييز بين مناطق الإقليم يضخم من حدة الفوارق الطبقية، والانقسام الاجتماعي حتى بات معها السلم الاجتماعي تحت التهديد اثر تفاقم الصراعات السياسية والدينية. ومن اخطر وأوسع مظاهر الانقسام الاجتماعي هي القبائلية إذ يمكن القول بان العراق مجتمع قبلي بسبب تشكل اغلب أعراقه من القبائل، الانتماء القبلي في العراق مدعوم سياسيا بشكل كبير من قبل الدولة، لم تعتبره الرؤى الفكرية الداعمة لمركزية الدولة خطرا على الدولة.^(٢٨)

رابعا: تنوع التضاريس: العراق بلد متنوع التضاريس، ويتركز التنوع العرقي والديني والمذهبي في جغرافية وتضاريس معينة تعتبرها من أدوات المنعة أمام محاولات مركزة الدولة، وهذا ما دفع الحكومات إلى محاولات القضاء على بعض مظاهر الجغرافية بهدف إخضاع السكان هناك.^(٢٩)

خامسا: العامل الإقليمي و الدولي: يعد العامل الإقليمي والدولي احدى معوقات التكامل بسبب التلاحق القيمي والحضاري والاقتصادي التي تفرضها على المجتمعات المحلية بفعل العولمة.^(٣٠) وكما إن الأنظمة السياسية الإقليمية والدولية تتدخل في العراق وتذكي نقاط الضعف فيها التي أخذت أبعادها الخطيرة بسبب استراتيجية العراق الفاشلة في تعاملها

^{٢٧}. انظر: يوسف الصائغ، موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، في: مجيد محمود (محرر): الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٤٤.

^{٢٨}. للمزيد من التفاصيل انظر:

- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلات الأقليات، دار سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٨٦.

^{٢٩}. للمزيد راجع: امين محمود عبدالله، في اصول الجغرافية السياسية، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٨.

^{٣٠}. نيفين عبد المنعم مسعد، قضايا الأقليات في ظل الليبرالية الجديدة، كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ٧-٤٧.

مع أوضاعها الداخلية فالذاكرة التاريخية تحفظ لنا كيف ان العراق قد ارتدى في أحضان قوى اجنبية وباعت أجزاء من الأرض الوطنية وجعلت القوى تنهب في العراق بسبب حصولها على القوى الكافية للسيطرة على العراق^(٣١).

الفرع الرابع: تأثير إشكالية التكامل الوطني على طبيعة النظام السياسي في العراق

من الجدير بالذكر ان العراق بحدوده الحالية تشكل بناء على رأي (آرثر هرتزل)^(٣٢)، وان هذا التصميم وقرّ للإنجليز إمكانية استراتيجية للسيطرة على المنطقة، لذا خاضت صراعا متعدد الأوجه وبذلت جهود استثنائية من اجل تشكيل العراق والحفاظ عليه، لذا فالعراق كان نتاج حالة التجزئة التي فرضتها اتفاقية سايكس بيكو على المنطقة العربية.^(٣٣) وقد حذا حذو بريطانيا في علاقاتها وتصوراتها الاستراتيجية والتزمت بالدور الذي رسمته له.^(٣٤) في مجاله حيوي يتصف بالتناقض السياسي والمذهبي والعائدي والعرقى^(٣٥) مما جعله

³¹. David Armitage. Civil War from Rome to Iraq. University of Sydney. Dec2009

http://sydney.edu.au/seymour/ideas/program_armitage.shtml, Pp-٦

١٩

^{٣٢}. خميس هاشم عبدالله الجنابي، الدولة العراقية: نشوئها ومراحل تطورها، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١١، ص ٢٢.

^{٣٣}. للمزيد من التفاصيل انظر:

- د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط٢، دار الكتاب للنشر، دمشق، ٢٠٠٥، ص ١٨-٢٠.

- د. وميض عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٥٩.

- مؤيد جبير محمود، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٩٤.

^{٣٤}. جورج قرقم، انفجار المشرق العربي (١٩٥٦-٢٠٠٦)، ت: د. محمد علي مقلد، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٤٥.

^{٣٥}. للمزيد من التفاصيل أنظر:

- ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ت: دلشاد ميران، ط١، دار اراس، اربيل، ٢٠٠٤، ص ١٠٧-١٤٨.

تتسم بيئتها الداخلية والخارجية بعدم الاستقرار بدليل أنه يُشكّل عملياً ساحة حرب حقيقية على الصعيدين القومي المذهبي^(٣٦). فالعراق لم يحقق - كما الدول النامية الأخرى - استقلالها وهي متحدة بل منقسمة على نفسها، ولم تعبر السيادة القومية عن الوحدة والقوة الداخليتين، وتفككها كانت ولا زالت مصدرا من مصادر الاضطراب السياسي ومصدر ضرر اقتصادي خطير، لان الدولة تكلفه تتحمل فرض الوحدة حسب استراتيجية الصهر في بوتقة واحدة وهذا الفرض شكل عبئا ثقيلا على الموارد الاقتصادية والبشرية والمستدامة للدولة،^(٣٧) فالشعب العراقي لم تتوحد رموزه بعد، فمن خلال دراسة نشوء إشكالية التكامل الوطني في العراق والتعرف على مستوياته وأبعاده ومعوقات نشوئه يتبين ان العراق قد اتخذ من استراتيجية الوحدة عبر بوتقة الصهر لبناء تكامله الوطني وهذا ما تطلب منه استخدام أدوات دفعها نحو عسكرة المجتمع و ادلجة الجيش باتجاه بناء نظام تتسم بالأحادية والعنف.^(٣٨) ثم ما لبثت أن نظم العراق وفق أسس إدارية وثقافية وتنموية تحقق هذا الغرض، بل ونظمت علاقاتها الخارجية وحددت أحلافها و أعدائها وفق هذه الرؤية وهذا ما قاد بالعراق إلى التركيز والمركزية بشكل اكبر مما افقد قدراتها المؤسساتية لصالح بروز دور التسلط الفردي على مقدرات الدولة.

٣٦. للمزيد من التفصيل انظر:

- د. عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ط ١، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١١، ص ١٣-٢٤.
- نجم محمود، المقايضة برلين-بغداد: ثورة ١٩٥٨ في السياسة الدولية، منشورات الغد، لندن، ١٩٩١، ص ٣٧.

٣٧. للمزيد من التفاصيل انظر:

- رايموند فروست، تنمية المجتمعات المتخلفة، ت: احمد قاسم جودة، دار الكرينك للنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٤٧.

٣٨. للمزيد من التفاصيل انظر:

- قاسم جميل قاسم، التكامل القومي في العراق، المشكلة الكردية، رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٧-٢٩.

المطلب الثالث: معوقات الإصلاح السياسي في ظل إشكالية التكامل الوطني.

هناك العديد من المعوقات أمام الإصلاح السياسي، لكن المعوقات التي تعترض حركة الإصلاح السياسي في ظل إشكالية التكامل الوطني تتميز بوصفها معوقات حقيقية هي في الأصل يمكن اعتبارها مسببات ومعوقات أزمة التكامل الوطني أيضاً ومن أهم تلك المعوقات:

الفرع الأول: المعوقات السياسية الداخلية:

أولاً: العوامل السياسية: Political Factors

١. العوامل الفكرية السياسية: تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة

أمام الإصلاح السياسي منها، وأهمها البنية الفكرية السياسية الراضية للإصلاح السياسي الشامل وهذا يخلق ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة في تبني سياسة إصلاحية شاملة بل تؤسس إلى مفاهيم إصلاحية خاصة توائم مع بنيتها الفكرية وهذا قد يخالف أسس الإصلاح الحقيقي، وكما تبين سابقاً أن الأفكار السياسية الفئوية Localism وفي نفس الوقت الأفكار السياسية التوسعية معوقات فكرية سياسية حقيقية أمام الإصلاح لأنها لا تعبر للوضع الداخلي أي أهمية من ناحية إعادة ترتيبها وتنظيمها والأخذ بمصالح الجميع.

٢. عوامل مؤسساتية سياسية: يعد غياب المؤسسات السياسية

والدستورية من العوامل السياسية التي تعرقل حركة الإصلاح وغياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات، وتدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير ولاسيما المرأة وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي

السياسي، ونمو ثقافة الخوف، وعدم استقلال القضاء.^(٣٩) ويعود السبب في البنية المركزية لدولة تتصف بواقع تعددي، مما يجعلها أمام إشكالية محاولة احد المكونات السيطرة على مقاليد الأمور وبناء المركزية القومية العراقية لأجل مصالحها ووفق رؤيتها مما يجعل المكونات الأخرى في معسكر مقابل وفي وضعية صراع. لذا تضل المسألة الدستورية بكل تفاصيلها من الإشكاليات الساخنة في العراق في ناحية الإقرار بقوتها والعمل وفقها وفي ناحية العمل على تعديلها، ففي حين كان ينبغي على الدستور ان يكون عقدا تنظيميا فعليا، اصبح يمثل ترسيخا لوضع قائم بانتظار إيجاد حلول خارج الأطر الدستورية لذا فشل الدستور في تأسيس التماثل والتكامل مما أدى الى بروز خلل واسع في علاقة الأقاليم مع المركز.^(٤٠) أي ان الدستور لم يؤسس لاستراتيجية الوحدة من خلال التنوع حيث يوجد فيه كثير من التحفظات من ناحية توزيع الصلاحيات وتقسيم التخصصات الدستورية بين الأقاليم والمركز.^(٤١) اذن لم يستطع العراقيون إيجاد دستور يضع حداً نهائياً لمشكلة التكامل الوطني في العراق ولم تستطع الأقاليم من بناء بنية دستورية قادرة على تأسيس التكامل

^{٣٩}. أمين مشاقبة، معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل الإصلاح السياسي: رؤية مستقبلية، عمان، مركز الرأي للدراسات، ٢٠٠٥، ص ٢-٣.

^{٤٠}. للمزيد من التفاصيل انظر:

د. حسان شفيق العاني، اثر الأقليات على الوحدة الوطنية، دراسات دستورية عراقية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢١٩.

^{٤١}. للمزيد من التفاصيل انظر:

د. حازم الشمري، علاقة الحكومة المركزية مع حكومة كردستان بعد انتخابات ٢٠١٠، مجلة العلوم السياسية، ع ٤١، متاح على الموقع الإلكتروني: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=25425، ص ٢٣٥.

فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، في: مازق الدستور نقد وتحليل، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٦١.

والانسجام مع المركز،^(٤٢) لكن البناء الدستوري العراقي نفسه ضل يعاني من عيوب جوهريّة في قدرتها على تنظيم الحقوق السياسية في العراق بشكل عام وضل يحتوي على الكثير من الثغرات تمنع تأسيس لتكامل وطني عراقي وتعتبر بالنتيجة ثغرة أمام تكامل الأقاليم مع بعضها ومع المركز وفق أسس الشراكة اتحادية رغم مرور قرن على وجود العراق كدولة مرت مراحلها الدستورية بالعديد من التحولات.^(٤٣)

٣. **عوامل سياسية غير رسمية:** يعتبر الفساد الإداري والتشرذم النخبوي وضعف توكينها وقصر نظرها من معوقات الإدراك لما عني تأسيس لإصلاح سياسي حقيقي، ويساعد تنامي دورها الى فشل وضعف او غياب المعارضة السياسية وانقسامها وافتقارها لمشارية سياسية جادة او حلول وبدائل لمواجهة المجتمعات المتعددة يتجه إخلاص وولاء الأفراد اتجاه جماعاتهم كالقبيلة او القرية ولا يشعرون بالمسؤولية إزاء الآخرين لذا يسخرون أدوات الدولة في سبيل تحقيق مصالح الجماعة التي ينتمون اليها وهذا ما يجعل النخب السياسية تميل الى التعصب والولاء الى جماعات ادنى من الدولة او اكبر منها مما يجعل الدولة بعيدة عن حسابتهم السياسية بل يعتبرونها أداة تسلق لصالح مصالح المجموعة التي يمثلونها.^(٤٤)

^{٤٢}. للمزيد من التفاصيل انظر:

- د. نغم محمد صالح، الفدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، مجلة دراسات الدولية، ع ٤١، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٦٧.

- د. رشيد عمارة و د. واحد عمر محي الدين، إشكالية التعديل الرسمي لدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، مجلة جامعة السليمانية، قسم B، ع ٣٥، سليمان، ايار ٢٠١٢، ص ١١١-١٤٨.

^{٤٣}. للمزيد من التفاصيل عن الحقوق السياسية للأقليات في الدساتير العراقية انظر:

- د. عابد خالد رسول، الحقوق السياسية في الدساتير العراقية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، سليمان، ٢٠١٢، صص ٤٢٩-٤٣٦.

- ليلاف حمة أمين عزيز، الحقوق السياسية للكرد في الدول التي تضم كردستان، مكتب الفكر والتوعية (أ.و.ك)، سليمان، ٢٠٠٩، صص ١٦٠-٢٠٠ و صص ٢٥١-٢٧٠.

^{٤٤}. رايموند فروست، مصدر سابق، ص ٥٠.

ثانياً: العوامل الاقتصادية: أن الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية تحول دون الاهتمام بالإصلاح السياسي الذي يصبح الحديث عنه أشبه بالترف الفكري، والعراق كبلد ريعي نفطي، يتسم أقاليمه بالتباين الاقتصادي، وضعف التكامل الاقتصادي بين أقاليمه وكل إقليم في الدولة تكاد تكون له سوق مستقلة عن الأقاليم الأخرى التي لا تهمه كثيراً مصلحتها.^(٤٥) وسبب الحروب والسياسات الاقتصادية الفاشلة بان أصبح المجتمع العراقي تواجه عقبات اقتصادية كبيرة جدا انعكست على قطاعات واسعة من العشب مما ولد توترا اجتماعيا وترتيبات سياسية معقدة.^(٤٦)

ثالثاً: العوامل الثقافية: تمارس العوامل الثقافية دوراً بارزاً بوقف وإعاقة عملية الإصلاح السياسي او العكس، والعراق كمجتمع قبلي بشكل عام تسود فيها عقلية معادية او مستصغرة للديمقراطية وكما لا تميل الى التغيير بسبب افق معالمها الضيقة المتكورة حول الحياة الخاصة ، بهذا يكون ولائها الداخلية تتغلب على الولاء للدولة او الحزب، ولعل بنية مفهوم المواطنة غائبة او ضعيفة الى حد كبير بسبب ذلك.^(٤٧) ان النظام السياسي العراقي دأب ولازال

^{٤٥}. نفس المصدر، ص ٥١.

^{٤٦}. سهيلة عبد الأنيس، معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في المعوقات الداخلية)، مجلة السياسية الدولية، ع ٥٤، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ١١٩-١٢٤.

^{٤٧}. للمزيد من التفاصيل للتوضيح والمقارنة انظر:

- د. رشيد عمار، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ١٤، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٠-١٢.

- محمد عمر احمد ابو عنزة، واقع إشكالية الهوية العربية، بين الأطروحات القومية و الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة الى قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ٧٩-١٢٧.

- هتزار صابر امين، إشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية انموذجاً)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٤٢-٢٠٠.

- د. ابتسام العامري، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة الدراسات الدولية، ع ٣٥، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٣٩-١٤٥.

على تشجيع الممارسات القبلية والطائفية والعشائرية.^(٤٨) هذا ما عرقل نشوء مؤسسات وطنية أو قومية يمكن أن تلعب دور في أي عملية إصلاح سياسي، بترسيخ ثقافة الخضوع عندها.^(٤٩) فالإصلاح السياسي يحتاج لثقافة جديدة تؤكد قيم ومثل الحوار، والتسامح، وقبول الآخر، ونبذ العنف والكرهية، واحترام سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة، وخلق روح المواطنة، والانتماء إلى الدولة أو ما يمكن تسميته بالثقافة الديمقراطية أو المدنية Civic Culture وهذه قيم لا يمكن خلقها في مجتمعات قبلية أو طائفية. لان المجتمعات القبلية منقسمة إلى عدد من الجماعات المتنافرة، يلتزم أعضاء كل جماعة بتقديم الخدمات لبأبناء جماعته فقط، ولا يشعر بالمسؤولية إزاء الجماعات الأخرى لهذا يصعب خلق الشعور بالولاء الوطني وشعور بالمسؤولية والالتزام.^(٥٠)

الفرع ثاني: المعوقات الخارجية

اصبح الديمقراطية يمثل بالنسبة الى العالم الغربي غاية الإصلاحات السياسية وبدأوا يعتبرونها احسن الأنظمة السياسية مما أدى الى ظهور الكثير من الاطاريح الفكرية السياسية في الفكر السياسي المعاصر تصف طرق وكيفيات لتحقيق هذه الغاية. مع استمرار الفكر الاستراتيجي لدول العظمى في بلورة تصاميم استراتيجية لإعادة تنظيم العالم وفق لمتطلباتهم القومية ومصالح شركاتهم، لذلك تعدد المشاريع التي تطرح لإعادة رسم خارطة العالم وخاصة شرق الأوسط والتي يعتبر العراق احدى مناطقها، لذلك يتبين ان الإصلاح والتحول الديمقراطي أصبحنا احدى المعادلات الأساسية في أجندة القوى

^{٤٨}. للمزيد من التفاصيل انظر: ليورا لوكيتز، مصدر سابق، ص ١٤٩-١٦٧.

- د. فائز صالح اللهيبي، إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات إقليمية، ١٣٤، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٣٣-٥٦.

^{٤٩}. للمزيد من التفاصيل ولمقارنة آراء متباينة انظر: سهيلة عبد الانيس، مصدر سابق، ص ١١٣-١١٨.

^{٥٠}. للمزيد من التفاصيل انظر: رايموند فروست، مصدر سابق، ص ٤٨-٤٩.

العظمى التي تمتلك مصالح قومية في المنطقة وأخذها بزمam المبادرة في التأسيس لإصلاحات تعتقد إنها ستخدم مصالحها لذلك تبادر إلى طرح مشاريع إعادة تقسيم المنطقة من جديدة بوصفها حزمة إصلاحات كفيفة بإعادة الاستقرار للمنطقة.^(٥١) في حين أصبح الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تدعم تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية.^(٥٢) أصبح إشكالية أي إصلاح في مدى تعبيرها عن حاجات داخلية وليس تعبيراً عن مصالح خارجية، لذلك أصبح الإصلاح السياسي مرتبطة بتداعياتها وأبعادها بالوضع الإقليمي والدولي وتأثيراتها وبت واضحا ان مشاريع إعادة تقسيم المنطقة إنما تعمل على واقع التعددية الموجود في المنطقة أي ان أزمة التكامل الوطني في الدول هي الأساس في تحديات المستقبلية لتلك الدول.^(٥٣)

الفرع الثالث: علاقات المركز مع الأطراف وإشكالية عملية الإصلاح السياسي في ظل أزمة التكامل الوطني

من خلال الأخذ بعلاقة بين المركز وإقليم كردستان^(٥٤) يتبين ان إشكالية التكامل بين النظام السياسي في إقليم كردستان والنظام السياسي الاتحادي المركزي، معقدة الى درجة كبيرة بسبب أبعاد بنيوية دستورية وأخرى تتعلق

^{٥١} . للمزيد من آراء السلبية حول المخاطر الدولية انظر:

- د. رياض الاسدي، مشروعات العولمة في الشرق الأوسط والخليج الغربي، مجلة الخليج العربي، ع٣-٤، جامعة البصرة، ٢٠٠٧. ص١٧٧-١٧٩.

^{٥٢} . للمزيد من التفاصيل انظر:

- حسن رزق سلمان عبود، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس قسم التاريخ والعلوم السياسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، ٢٠١٠، صص١٠٤-١٤٧.

^{٥٣} . للمزيد من التفاصيل انظر:

- د. ستار جبار علاوي، الإصلاح السياسي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة دراسات دولية، ع٣٤٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٧. ص٥-٢٠.

- فتحي رشيد، الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة لبناء الشرق الأوسط، مجلة الفكر السياسي، ع٢٠٤، دمشق، ٢٠٠٤، ص٩-١١.

^{٥٤} . للمزيد من التفاصيل:

- Kenneth Katzman, The Kurds in post-saddam Iraq, congressional Research Service, rs22079, www.crs.gov. pp 3-11.

بنية الأبنية الرسمية في الدولة كالجهاز التشريعي والتنفيذي وأخرى متعلقة بالبنية غير الرسمية متعلقة بالقوى الاجتماعية والاقتصادية والمدنية. إشكالية إشكالية الاطار السياسي تتركز في البنية الرسمية خاصة السلطة التشريعية بوجود تناقض كبير في خصائص وطبيعة البرلمانية في الإقليم والمركز بسبب التكامل غير الوظيفي للبنية التشريعية في العراق إذ ان برلمانات الأقاليم من المفترض ان تستوعب تكامليا في مجالس اتحادية على مستوى الوطني كي يتم تأسيس لتكامل مؤسساتي،^(٥٥) اما السلطة التنفيذية المركزية وعلاقتها مع السلطة التنفيذية في إقليم كردستان فالإشكالية الأساسية لتأسيس علاقة تكاملية بينها تعود إلى البنية المركزية للسلطة التنفيذية وهذه الإشكالية تصطدم حاليا مع حقيقة إقرار ان التكامل الوطني العراقي لا يمكن الحديث عنه دون الإشارة الصريحة الى التنوع والتعدد الاثني والعربي وهذا ما يفترض إيجاد مخرجات نظامية تتسجم مع الطموح المحلي لكل مجموعة، لذا فشلت مؤسساتها في تفعيل البنود الدستورية.^(٥٦) ففي حين يدلنا الخبرة التاريخية بسلبية السلطة التنفيذية في العراق من القضية الكوردية خلال العهود المختلفة، تدلنا أيضا بتراكم خبراتها في استراتيجيات الصهر في بوتقة واحدة باتجاه بناء مركزية، وفي سبيل ذلك اتخذت حزمة من سياسات متناسقة في سبيل إنهاء حالة التنوع في

٥٥. للمزيد من التفاصيل انظر:

- د. خميس البدر، طبيعة النظام السياسي في ضوء دستور ٢٠٠٥، مجلة العلوم السياسية، ٣٦٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٦٨-١٦٩.
- دستور جمهورية العراقية لسنة ٢٠٠٥. ص ٣٧ و ص ٦٥.
- د. فتحي الجواري، الفدرالية كنظام سياسي ومدى ملاءمتها للعراق الجديد، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥، ص ٤١٢.
- د. رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية دراسة في السلوك السياسي العراقي، مجلة جامعة سليمان، قسم B، ٣٠٤، سليمان، ٢٠١٠، ص ١٣٧.
- ٥٦. للمزيد من الآراء للتفصيل والمقارنة انظر:
- د. باقر ياسين، رؤية في مستقبل العراق، ست ولايات فدرالية على أساس جغرافي، مجلة دراسات عراقية، ٥٤، مركز العراق للبحوث، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٥٣.
- ايليا سومين، السلم عبر الفدرالية يحد من الصراع الديني والاثني، مجلة أوراق عراقية، ٤٤، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٣-١٤.

العراق وكان أغلبها تدخل في خانة جرائم ضد الإنسانية تحت شعار سياسة الحل النهائي، لذلك استمرت تعاني من صعوبة في بناء علاقة تكاملية مع حكومات الأقاليم إذ تتعامل معها كأنداد^{٥٧}.

^{٥٧}. للمزيد من التفاصيل انظر:

- د. رياض الاسدي، جذور الفكر السياسي في العراق الحديث، مجلة العلوم الانسانية، ٢٥٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٧-٢٤.
- محمد رسول هوار، الآثار الكاملة، ج ٣، مركز زين، سليمان، ٢٠٠٨، صص ١٢٤-١٢٥.
- د. صلاح عبدالرزاق، دور الحكومات المحلية في بناء الدولة ضمن اطار الدستور، مجلة العلوم السياسية، ع ٤٤، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٥-٦.
- عبد الغني الدلي، مآزق الدستور، ط ١، معهد الدولي لقانون حقوق الإنسان، الدساتير العراقية، ٢٠٠٥، ص ٢٥-٢٨.
- سعد عبد الجبار العلوش، الدولة الموحدة والدولة الفيدرالية، ط ١، المعهد الدولي لحقوق الانسان، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٧٣-٣٩٢.
- د. تغريد حنون، فكرة السيادة والسلطة ودورها في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، ع ٣٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٦٤-١٦٦.

الخاتمة:

أولاً: الاستنتاجات:

١. العراق بلد يعج بالتنوع الثقافي و الاجتماعي، أثبتت تجاربها خلال القرن المنصرم تعذر تعاملها مع هذا التنوع بما يلائمه من سياسات تتحول به هذا التنوع من عنصر تهديد للاستقرار السياسي الى قيمة مضافة على المستويين السياسي والاقتصادي، لذا اصبح منفذا للقوى الخارجية للتدخل في الشؤون العراقية الداخلية.
٢. ترتبط مشكلة التنوع الثقافي مباشرة بقضية التكامل الوطني وماله من تأثير فعال على الأمن الوطني، لان هذه المشكلة، وبالتالي يشكل فشل التعامل معه الأساس لانهايار الدولة المؤسساتية.
٣. استخدم العراق من اجل حل أزمة تكاملها الوطني استراتيجية صهر في بوتقة واحدة، وقد نظمت جميع اركان الدولة في سبيل تطبيق هذه الاستراتيجية لكنها فشلت في تحقيق غرض هذه الاستراتيجية.
٤. ان معظم موارد العراق تم صرفها لتنفيذ استراتيجية الصهر على مدى القرن المنصرم أي منذ بداية نشوء الدولة العراقية، لكنها فشلت فشلا ذريعا، وقادت العراق الى الانهيار مرات عديدة.
٥. ان أزمة التكامل الوطني تمثل العائق الأكثر وضوحا وجدية أمام أي إصلاح سياسي، بل يعتبر السبب الرئيسي أمام فشل جميع سياسات الإصلاحية في العراق، اذ يتبين من خلال معوقات الإصلاح السياسي ومعوقات التكامل الوطني ان أزمة الإصلاح يسببها أزمة التكامل.
٦. العراق يعاني من إشكالية تكامل وطني مزمنة نشأت مع نشوء الدولة، وفشلت الدولة العراقية بكافة مؤسساتها في إزالة هذه الأزمة بل دفعتها نحو التعقيد بشكل اكبر.

٧. ان الفكر السياسي العراقي بشقيها التوسعي الإقليمي والمحلي المنغلق تدفع وباتجاهات متعاكسة نحو فشل التكامل الوطني بسبب سعيها للسيطرة على الدولة وتسخيرها في سبيل مصالحها وغاياتها.
٨. ان حالة اللااستقرار في العراق إنما ناجم عن فشل تنظيم العلاقة السياسية بين مكوناته الثقافية المختلفة وعدم وضع أسس وقواعد محترمة لخصوصية الثقافة في العراق.
٩. لا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي في العراق بدون إنهاء أزمة التكامل الوطني، أي ان التحول الديمقراطي في العراق سيفشل بدون تأسيس لتكامل وطني عراقي قبل كل شيء.

ثانياً: التوصيات:

بناء على ما سبق نوصي بما يلي:

١٠. ان النظرية الدستورية الاتحادية لبناء التكامل الوطني افضل النظريات التي يجب الأخذ بها في حل إشكالية التكامل الوطني العراقي. استراتيجية الوحدة من خلال التعدد: unity in diversity.
١١. ان ينظم العلاقة بين الأقاليم العراقية وفق أسس دستورية اتحادية، وان تستكمل بناء المؤسسات الاتحادية في الدولة لكي يتم تنظيم اطر تلك العلاقة وتكون قادرة على حل الإشكاليات.
١. ان يساعد المركز الأقاليم من اجل إنجاح بناء مؤسساته الدستورية وترسيخها على اعتبار ان ذلك ستقود الى ترسيخ الدولة.
٢. ان يعامل التنوع الثقافي في العراق من قبل بعضهم البعض كمكملين لبعضهم البعض يوزعون الأعباء، من اجل تطوير تنمية البلاد.

٣. ان تدعم الأفكار السياسية التي تستطيع ان تشغل كامل المساحة الذهنية والقيمية في العراق بكل أقاليمه ومكوناته وان تحافظ عليها.

قائمة مصادر:

أولاً: دستور جمهورية العراقية لسنة ٢٠٠٥.

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

١. ابلحد افرام، من هم الكلدان - الآشوريون السريان، ط٣، مطبعة هاوار، دهوك، ٢٠٠٣.
٢. ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، ط٢، مؤسسة وقف كركوك، كركوك، ٢٠٠٣.
٣. أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافية السياسية، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٨٤.
٤. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلات الأقليات، دار سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٨٨.
٥. بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، ت: ادهم مطر، ط١، الناليا للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠١١.
٦. تيد روبرت جيد، أقليات في خطر، ت: رفعت سيد احمد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥.
٧. جورج قرم، انفجار المشرق العربي (١٩٥٦-٢٠٠٦)، ت: د. محمد علي مقلد، ط١، بيروت، ٢٠٠٦.
٨. جوزيف ياكوب، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، ت: حسين عمر، الدار البيضاء للنشر، دن، ٢٠٠٠.
٩. حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠، ط٢، دار الثقافة للنشر، قم، ١٩٩١.
١٠. د. السيد عبدالمنعم المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق، الأكراد دراسة حالة ١٩٨٨-١٩٩٦، ط١، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

١١. د. حسان شفيق العاني، اثر الأقليات على الوحدة الوطنية، دراسات دستورية عراقية، بغداد، ٢٠٠٥.
١٢. د. عابد خالد رسول، الحقوق السياسية في الدساتير العراقية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، سلیمانية، ٢٠١٢.
١٣. د. عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ط ١، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١١.
١٤. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط ٢، دار الكتاب للنشر، دمشق، ٢٠٠٥.
١٥. د. علي كريم سعيد، حول مستقبل العراق السياسي، ط ١، بغداد، ٢٠٠٤.
١٦. د. فالح عبد الجبار (محرر): مازق الدستور نقد وتحليل، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦.
١٧. د. فتحي الجواري، الفدرالية كنظام سياسي ومدى ملاءمتها للعراق الجديد، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، بيروت، ٢٠٠٥.
١٨. د. كاظم حبيب، الاستبداد والقسوة في العراق، ط ١، دار حمدي للطباعة، سلیمانية، ٢٠٠٥.
١٩. د. نيفين عبد المنعم مسعد، قضايا الأقليات في ظلال ليبرالية الجديدة، كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.
٢٠. د. وميض عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
٢١. رايموند فروست، تنمية المجتمعات المتخلفة، ت: احمد قاسم جودة، دار الكرينك للنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
٢٢. سعد عبد الجبار العلوش، الدولة الموحدة والدولة الفدرالية، ط ١، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، بيروت، ٢٠٠٥.

٢٣. سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٤.
٢٤. عبد الغني الدلي، مآزق الدستور، ط١، معهد الدولي لقانون حقوق الإنسان، الدساتير العراقية، ٢٠٠٥.
٢٥. عبدالرحمن درويش، الفكر السياسي للأحزاب السياسية في كردستان العراق، ط١، كركوك، ٢٠١١.
٢٦. عبدالكريم خلاب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
٢٧. عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، بيروت، ١٩٩٩.
٢٨. فاضل رسول، العراق - إيران أسباب و أبعاد النزاع، ط٢، دار سرمد، سلیمانیة، ٢٠١٠.
٢٩. كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ت: شعبان محمد محمود، ط١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.
٣٠. ليلاف حمد امين عزيز، الحقوق السياسية للکرد في الدول التي تضم كردستان، مكتب الفكر والتوعية (أ.و.ك)، سلیمانیة، ٢٠٠٩.
٣١. ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ت: دلشاد ميران، ط١، اراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٤.
٣٢. مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦.
٣٣. مجيد محمود (محرر)، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
٣٤. محمد بن زيد المهاجر، دولة الزافضة في العراق، خطر داهم وحلم لن يتحقق، د.ن، ١٤٣١هـ.

٣٥. محمد رسول هاوار، الآثار الكاملة، ج٣، مركز زين، سليمان، ٢٠٠٨.
٣٦. محمود أمين سليم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٨.
٣٧. منذر الموصللي، البعث و الأكراد، ط١، دار بيسان، دمشق، ٢٠٠٠.
٣٨. موريس دوفريجة، علم اجتماع السياسي، ت: سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٩١،
٣٩. نجم محمود، المقايضة برلين-بغداد: ثورة ١٩٥٨ في السياسة الدولية، منشورات الغد، لندن، ١٩٩١.
- ثالثا: كتب باللغة الإنكليزية:

1. AmitaiEtziony, Political Unification, Cambridge Press, London,1973.
2. Ernest Hass, The uniting Europe, stand ford university press, Standford,1958.
3. J. S. Nye, Pace in parts: integration and conflict un regional organization, Little Brown Co., Boston ,1971.
4. Karl Deutch, Nationalism and Social communication and Inquiry Into the foundation of Nationality, Than icy Nd sons INE, New York, 1955 .
5. Karl Deutch, Political community and the north atlantics Princeton, Princeton university press,1957 .
6. Leonard Binder, national Integration and Political Development, American Political Science Review, Vol.Ivll, No.3, September, 1964

7. Mehrdad R. Izady, The Kurds, Taylor Publisher, Washington D.C., 2005.

رابعاً: معاجم:

١. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج ١، ط ٣، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

خامساً: الرسائل و الأطاريح الجامعية:

١. اكرام عبدالقادر بدر الدين، أزمة التكامل في الدول حديثة استقلال، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

٢. حسن رزق سلمان عبدو، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس قسم التاريخ والعلوم السياسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، ٢٠١٠.

٣. خميس هاشم عبد الله الجنابي، الدولة العراقية: نشوئها ومراحل تطورها، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١١.

٤. فاخر جاسم، تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الاثني عشرية في عصر الغيبة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٨.

٥. قاسم جميل قاسم، التكامل القومي في العراق، المشكلة الكردية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

٦. محمد عمر احمد ابو عنزة، واقع إشكالية الهوية العربية بين الأطروحات القومية و الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة الى قسم العلوم السياسية كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١.

٧. مؤيد جبير محمود، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٨. هزار صابر امين، إشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية انموذجا)، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

سادساً: المجالات و الدوريات العلمية:

١. د. ابتسام العامري، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة الدراسات الدولية، ع٣٥، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٢. د. باقر ياسين، رؤية في مستقبل العراق، ست ولايات فدرالية على أساس جغرافي، مجلة دراسات عراقية، ع٥٥، مركز العراق للبحوث، بغداد، تموز، ٢٠٠٦.

٣. د. تغريد حنون، فكرة السيادة والسلطة ودورها في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، ع٣٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٤. د. جمال باقر مطلق، دور العلاقات الوظيفية في تحديد الأقاليم، مجلة المخطط والتنمية، ع١٦، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٥. د. خميس البدر، طبيعة النظام السياسي في ضوء دستور ٢٠٠٥، مجلة العلوم السياسية، ع٣٦، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٦. د. رشيد عمارة و د. واحد عمر محي الدين، إشكالية التعديل الرسمي لدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، مجلة جامعة السليمانية، قسم B ع٣٥، سليمان، ايار ٢٠١٢.

٧. د. رشيد عمارة، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع١٤، بيروت، ربيع ٢٠٠٧.

٨. د. رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية دراسة في السلوك السياسي العراقي، مجلة جامعة سليمانية، قسم B، ع ٣٠، سليمانية، ٢٠١٠.
٩. د. رياض الأسدي، جذور الفكر السياسي في العراق الحديث، مجلة العلوم الإنسانية، ع ٢٥، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
١٠. د. رياض الأسدي، مشروعات العولمة في الشرق الأوسط والخليج الغربي، مجلة الخليج العربي، ع ٣-٤، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.
١١. د. ستار جبار علاوي، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة دراسات دولية، ع ٣٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
١٢. د. شاكر رزوقي، ملاحظات في سياسات التنمية الإقليمية، مجلة المخطط والتنمية، ع ١٨، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
١٣. د. صلاح عبدالرزاق، دور الحكومات المحلية في بناء الدولة ضمن اطار الدستور، مجلة العلوم السياسية، ع ٤٤، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
١٤. د. فائر صالح الهبيي، إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات إقليمية، ع ١٣، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.
١٥. د. محمد محسن سيد، المركزية واللامركزية في العراق وآفاقها المستقبلية، مجلة المخطط والتنمية، ع ٢٤، جامعة بغداد، ٢٠١١.
١٦. د. نغم محمد صالح، الفدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، مجلة دراسات الدولية، ع ٤١، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
١٧. سهيلة عبد الأنيس، معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في المعوقات الداخلية)، مجلة السياسية والدولية، ع ٥٥، جامعة مستنصرية، ٢٠٠٦.
١٨. على الدين هلال، إشكالية التوحيد العربي (المناهج و الأساليب)، شؤون عربية، ع ٤٣، القاهرة، ١٩٨٥.

١٩. فتحي رشيد، الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة لبناء الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، ع ٢٠٤، اتحاد كتاب العرب، دمشق، خريف ٢٠٠٤.

سابعاً: المجلات والدوريات العامة:

١. أمين مشاقبة، معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل الإصلاح السياسي: رؤية مستقبلية، عمان، مركز الرأي للدراسات، ٢٠٠٥.

٢. إيليا سومين، السلم عبر الفدرالية يحد من الصراع الديني والاثني، مجلة أوراق عراقية، ع ٤، بغداد، أيلول ٢٠٠٥.

٣. د. فرست مرعي، الكرد بين السنة والشيعة، مجلة سردم العربي، ع ١٣، السليمانية، ٢٠٠٦.

ثامناً: المواقع الإلكترونية باللغة العربية:

١. إشكالية القومي والوطني في الفكر السياسي الآشوري، www.ankawa.com/forum/index.php.

٢. د. حازم الشمري، علاقة الحكومة المركزية مع حكومة كردستان بعد انتخابات ٢٠١٠، مجلة العلوم السياسية، ع ٤١، www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=25425.

٣. سلام إبراهيم كبة، الجدل العسكري في العراق الحديث، ج ١.

<http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=33108.0;>
wap2

٤. صفوت جلال الجباري، يا عرب و يا مسلمين.. انتم من استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً، ابريل ٢٠٠٧.
www.wattan4all.org/wesima_articles/articles-20051115-7075.html

تاسعاً: المواقع الإلكترونية باللغة الإنكليزية:

1. David Armitage. Civil War from Rome to Iraq. University of Sydney. Dec2009
http://sydney.edu.au/seymour/ideas/program_armitage.shtml.
2. Kenneth Katzman, The Kurds in post-Saddam Iraq, congressional Research Service, rs22079, www.crs.gov.

الملخص:

تكمن مشاكل الإصلاح السياسي أساسا في الأطر الفكرية التي تحدد بنيتها المفاهيمية ومديات تطابقها النظري مع تطبيقاتها العملية. لذلك ترافقها تحديات كثيرة أثناء محاولة تطبيقها أو بلورة رؤية ناجعة لأطرها المفاهيمية خاصة إذا كانت تلك الدولة تعاني من إشكالية تكامل وطني هنا تبدو الإشكالية مضاعفة بكل المعايير وتشكل معادلة تضاعف معها الأزمات في كل جوانب الحياة، العراق كبلد يعاني من إشكالية تكامل وطني نعتقد بانها احد العقبات الأساسية في إفشال أي عملية إصلاحية في النظام السياسي، لذا نفترض الدراسة بان أي عملية إصلاحية في العراق غير متكاملة وغير قادرة على إنجاح مسيرتها بسبب إشكالية التكامل الوطني. ينظم الدراسة في مبحثين الأول يتناول إشكالية التكامل الوطني في العراق وتأثيره على طبيعة النظام السياسي في العراق، أما المبحث الثاني فيدرس إشكالية الإصلاح السياسي في العراق في ظل بقاء إشكالية التكامل الوطني. وقد يتلخص الدراسة إلى ان الإصلاح السياسي حاجة إنسانية لا يمكن تجاهلها او تجنبها، وان اي بلد يتضمن على إشكالية التكامل الوطني لن تحقق نتائج إيجابية من أي عملية إصلاح سياسي تتبناها.

Abstract

The Problems of political reform lie mainly in the intellectual frameworks that define its conceptual and theoretical ranges conformity with its practical applications. So it bears many challenges while trying to apply or develop a vision of viable frameworks conceptual, especially if that country suffers from the problem of integration and national. Here the problematic seem doubled by all standards and constitute an equation which double the crises in all aspects of life. Iraq, as a country, is suffering from the problem of national integration and we believe it is one of the basic obstacles that thwart any reform process in the political system. The study, therefore, assumes that any reform process in Iraq is integrated and is able to ensure the success of its career because of the problem of national integration.

The study is organized in the first two sections dealing with the problem of national integration in Iraq and its impact on the nature of the political system, and the second section examines the problem of political reform in Iraq in light of the survival of the problem of national integration. The study summarizes the political reform that cannot be ignored or avoided, and any country that includes the problematic national integration, will not achieve any positive results adopted by the political reform process.